



لقاء العمل السنوي الخامس
موضوع الحوار
الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى
الإطار الفكرى - وبرامج التنفيذ
١٦ - ١٧ يناير ١٩٩٦

مقترحات حول منظومة العمل الوطنى
مع مطلع القرن الواحد والعشرون

انطلاقاً من حقيقة ما يشهده المناخ العالمى التنمىة من تطورات متتابعة - وفى إطار الجهود المبذولة لتوفير رؤية مستقبلية واضحة للعمل الوطنى فى المرحلة المقبلة من أجل دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتمكينه من مواجهة التحديات وما يستجد على الساحة فى المستقبل، فإن السياسات التالية تمثل ركائز أساسية فى دعم منظومة العمل الوطنى:-

أولاً: حتمية التوظيف الهادف للطاقة البحثية الوطنية لامتلاك العلوم المستقبلية والصناعات القائمة عليها، حيث أن عناصر صراع وتوازن القوى فى القرن القادم ذات طبيعة علمية وهناك من العلوم والصناعات القائمة عليها ما أصبح علوماً استراتيجية بمعنى الكلمة الواسع، ومن يمتلك ناصية هذه العلوم وصناعاتها سيمتلك عناصر القوة اللازمة ليجد لنفسه مكاناً فى صراع القوى فى القرن القادم، ورغم أن هذا ليس بالأمر الجديد حيث أن صراع القوى وتوازنتها يرتكزان منذ بداية القرن الحالى بصفة عامة على العلم وتطبيقاته المدنية والعسكرية، ولكن الأمر الجديد فى هذا الشأن هو نوعية هذه العلوم ومدى تأثيرها فى تحديد موازين القوى وحجم الفجوة الهائلة التى ستفصل بين من يمتلك ناصيتها وبين من تخلف عن ذلك، ويأتى على قائمة هذه العلوم المستقبلية والصناعات القائمة عليها:

- علم الهندسة الوراثية: والذى يحمل فى طياته أفاقاً علمية وصناعية لا حدود لها من أمثلتها استنباط حبوب ونباتات ذات مواصفات عالية الجودة وبكميات وفيرة، وكذلك تحسين الصفات الوراثية للحيوانات للحصول على إنتاج أفضل من اللحوم والألبان وغيرها من الاستخدامات الطبية والصناعية.

- علم الالكترونيات : وهو علم واسع جداً وواضح التأثير فى كل جوانب الحياة المدنية والعسكرية.

- علم الاتصالات عبر الفضاء: والذى يضيف أفاقاً لا حصر لها لعلم الاتصالات.

- العلوم النووية: وما تحمله من مستقبل للطاقة البديلة والرخيصة والنظيفة.

ولا شك أن مصر بحاجة شديدة لحشد جزء كبير من الاهتمام الوطنى بهذه العلوم المستقبلية كأساس لتحقيق التواصلية والأمن الاقتصادى.

ولهذا يجب علينا استثمار العلاقات الوطنية مع الغرب فى تطوير الأبحاث العلمية الذاتية فى المجالات العلمية المشار إليها.

ثانياً: ضرورة الأخذ بنظام التخطيط الموجه بالأهداف والإدارة بالأهداف فى وضع وتنفيذ مختلف المشروعات التى تتضمنها منظومة العمل الوطنى والتأكيد على أن تحقيق الأهداف هو معيار استمرار الوظيفة القيادية فى مختلف الأجهزة والمؤسسات.

ثالثاً: اعتبار المشروع القومى لتنمية سيناء نموذج رائد لتطبيق مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تتماشى مع فكر الاقتصاد الحر وآليات السوق - مع التخطيط للمجتمعات الجديدة التى ستنشأ على أرض سيناء فى ظل هذا المشروع القومى على ضوء ما احتوته منظومة العمل الوطنى المقترحة بالورقة خاصة فيما يتعلق بمحاور العمل الوطنى وما تضمنته من أهداف عامة وأهداف فرعية، وذلك من خلال إنشاء كيان عملى متفرغ يتبع السلطة السيادية لمباشرة وضع الخطط التفصيلية لمشروعات العمل داخل القطاعات المختلفة للمشروع القومى - اهتداء بما احتوته منظومة العمل الوطنى من سياسات وآليات نرى أنها شاملة وقادرة على تحقيق طموحات العمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة.